جامعة بنها
كلية الآداب

مجلة كلية الآداب

مجلة دورية علمية محكمة

العلاقات الأمريكية السعودية قبيل عام ١٩٥٠

إعداد/

سنية كمال محمد كمال ذكى

المجلد ٦٠ اكتوبر ٢٠٢٣
https://jfab.journals.ekb.eg/

المقدمة:

تناقش هذه الدراسة العلاقات الأمريكية – السعودية فى عهد عبد العزيز بن سعود حيث تتناول التقارب الأمريكى السعودى وكذلك الأوضاع الاقتصادية ورد الفعل الأمريكى ، كما يدرس المساعدات الأمريكية التى قدمتها واشنطون للمملكة من خلال برنامج الإعارة والتأجير، وإصلاح نظام المالية السعودية ، وتقديم المساعدات العسكرية والتى تمثلت فى الأسلحة والمعدات العسكرية المختلفة ، وإرسال بعثات عسكرية لتدريب القوات السعودية .واهتمت الدراسة أيضا بالنفط فى السعودية والذى أصبح محوريًا في العلاقات الثنائية بين البلدين .

أهمية الدراسة :

تمكن أهمية الدراسة فى تحليل العلاقة الأمريكية – السعودية وبخاصة ما يتعلق بالمساعدات الأمريكية للمملكة وتطورها فى أعقاب الحرب العالمية الثانية .

التساؤلات التى تطرحها الدراسة :

ناقش البحث بعض التساؤلات من بينها :

ما هو موقف ساسة الولايات المتحدة الأمريكية من العلاقات بين الدولتين ؟ .

كيف تطورت العلاقة بين واشنطن والرياض ؟ .

وما هو مستقبل الولايات المتحدة فى السعودية ؟ .

منهج الدراسة :

والمنهج المستخدم فى البحث هو المنهج التاريخى القائم على الرصد والجمع والتحليل وقسمت الدراسة فى هذا الموضوع إلى المحاور التالية : -التقارب الأمريكى السعودى

- الأوضاع الاقتصادية ورد الفعل الأمريكى
- الإعارة والتأجير
- الإصلاح المالى
- السلاح
- الصراع على النفط
- مطار الظهران

التقارب الأمريكى السعودى

تعود العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة العربية السعودية منذ دخول الملك عبد العزيز آل سعود الحجاز فى ١٤ ديسمبر عام ١٩٢٥ عندما أرسل الشيخ فؤاد حمزة القائم بعمل مدير الشئون الخارجية فى مملكة الحجاز ونجد – رسالة إلى وزير الخارجية الأمريكية يطلب فيها اعتراف الولايات المتحدة الأمريكية بمملكة الحجاز ونجد وملحقاتها .

وعلى الرغم من التوصيات المهمة من جانب السياسيين والدبلوماسيين الأمريكيين فى منطقة الشرق الأوسط التى تحث وزارة الخارجية الأمريكية بالسعى قدما نحو اعتراف الولايات المتحدة الأمريكية بتلك الدولة الجديدة ، فإنه قد تأخر هذا الاعتراف

حتى ٧ نوفمبر عام ١٩٣٣ بعد أن أصبحت ظروف الولايات المتحدة الأمريكية تسمح بهذا الاعتراف عقب انتهاء أزمة الكساد العالمى وخروج الولايات المتحدة الأمريكية من عزلتها من ناحية ، وتوحيد مناطق السلطنة فى وحدة سياسية واحدة عرفت باسم المملكة العربية السعودية(١) .

وحدث التغير الملموس فى سياسة واشنطون تجاه المملكة العربية السعودية قبل عام ١٩٣٩م حيث قررت إقامة علاقات دبلوماسية بينهما ، وكان ذلك بداية التحول فى اتجاهات السياسة الأمريكية إبان الحرب العالمية الثانية . هذا التغير فى نظرة الولايات المتحدة الأمريكيه تجاه المملكة شارك فيه الملك عبد العزيز بن سعود مشاركة فاعلة عندما سعى للارتباط بالسياسة الأمريكية ، بعد أن تشكك فى بريطانيا التى وقفت إلى جانب العرش الهاشمى فى العراق والأردن (٢) .

وساهم دخول الولايات المتحدة الأمريكية الحرب العالمية الثانية (١٩٤١ – ١٩٤٥) فى زيادة اهتمامها (٣)بالسعودية وبخاصة بعد اكتشاف النفط بكمبات تجارية بها عام ١٩٣٨ ، واهتمام الدول الغربية بها، كذلك الشركات الأجنبية من أجل الاستحواذ على امتيازات بترولية،بعد أن أكدت البحوث والدراسات الجيولوجية الجيولوجية بوجود احتياطات كبيرة من النفط فى السعودية(١). وقد حسمت شركات النفط الأمريكية مثل شركة "ستاندارد أويل أوف كاليفورنيا" Standard Oil of California – التنافس حول بترول المملكة العربية السعودية لصالحها وذلك لقدرتهم المالية وخبراتهم الفنية فى مجال النفط ، وساعدهم على ذلك سعى الملك عبد العزيز إقامة علاقات وطيدة مع الولايات المتحدة الأمريكية من أجل تحقيق نوع من التوازن تجاه بريطانيا التى تحيط ببلاده من كل اتجاه (٤) .

وفى أعقاب دخول الولايات المتحدة الأمريكية الحرب العالمية الثانية فى عام ١٩٤١ أعلن الرئيس الأمريكى فرانكلين روزفلت Franklin Roosevelt (١٩٣٣ – ١٩٤٥) رغبة بلاده فى إقامة مفوضية دائمة فى السعودية ، ومع ازدياد اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بالسعودية وبخاصة بعد تطور أحداث الحرب افتتحت أول مفوضية لها فى جدة فى عام ١٩٤٣ وتولى جيمس موس James Moose منصب الوزير المفوض المقيم فى جدة (٥).

– الأوضاع الاقتصادية ورد الفعل الأمريكى

تأثرت المملكة العربية السعودية بأحداث الحرب العالمية الثانية ،على الرغم من إعلانها الحياد فى هذه الحرب ، حيث ساءت الأوضاع الاقتصادية بها ، بعد تأثر موسم الحج بسبب انخفاض أعداد الحجيج الذين يصلون إلى الأماكن المقدسة نتيجة الحرب ، وبالتالى فقدت المملكة موردا ماليا مهما كان يشكل إيرادا كبيرا

لخزينة ، ومن ثم أصبحت الأوضاع الداخلية للمملكة حرجة ، وزادت تعقيدا بعد عجزها عن دفع المساعدات والهبات المالية لزعماء القبائل القوية التى تقوم بمهمة الحفاظ على الأمن والنظام فى أقاليمهم . كما أدت الحرب إلى انخفاض الصادرات النفطية للسعودية بسبب قيام الدول المتحاربة إلى قطع الإمدادات عن بعضهم البعض ، ومع إستمرار الحرب أغلقت الآبار المنتجة للنفط فى السعودية وبخاصة بعد القصف الإيطالى للمنشآت النفطية فى الظهران عام ١٩٤٠ (6). ومن هنا

تسببت هذه الأحداث معًا في حدوث أزمة مالية كبيرة في المملكة العربية السعودية.

وترتب على سوء الأوضاع الاقتصادية للمملكة العربية السعودية إبان الحرب العالمية الثانية أن طلب الملك عبد العزيز تقديم المساعدات المالية من شركات النفط البريطانية والأمريكية لمعالجة الضائقة المالية التى تمر بها السعودية من جراء هذه الحرب . فقدمت الحكومة البريطانية مساعدة مالية محدودة للمملكة قدرت بحوالى ٤٠٠ ألف دولار بسبب ظروفها فى الحرب ، وأتصور أن الملك عبد العزيز طلب المساعدة من الشركات البريطانية كمناورة منه لإحراج شركات النفط الأمريكية ، بدليل أن هذا الموقف الذى اتخذه الملك أثار شركة ستاندرد أويل أوف كاليفورنيا لخوفها من قيام بريطانيا استغلال الموقف فى تدعيم مركزها فى السعودية على حساب المصالح الأمريكية . لذلك أرسل جيمس موفييت Gems A.Moffett نائب رئيس الشركة مذكرة إلى الرئيس الأمريكى روزفلت فى ١٦ أبريل ١٩٤١ يطالبه بأن يقدم للحكومة السعودية مساعدة مالية. وأوضحت الشركة مبرراتها فى تقديم الحكومة الأمريكية هذه المساعدات من بينها ؛ كان تعاطف السعودية مع دول الحلفاء فى الحرب العالمية الثانية ، ووجود استثمارات أمريكية في البلاد ، والكميات الهائلة من النفط المكتشفة فيها ، وتزايد خوف الشركة من زيادة النفوذ البريطاني في السعودية . (7)

ووضح موفييت للرئيس الأمريكى روزفلت إلى أن الحكومة البريطانية عرضت على الملك عبد العزيز تزويد المملكة بأربعمائة ألف جنيه استرلينى بينما يسعى الملك إلى رفع المبلغ إلى تسعمائة ألف جنيه استرلينى لسد العجز فى ميزانية بلاده التى

وصلت إلى نحو عشرة ملايين دولار . ويرى موفييت أن تمنح الولايات المتحدة الأمريكية الحكومة السعودية سلفة قدرها ستة ملايين دولار سنويا لمدة خمس سنوات . ويؤكد موفييت أن دخل السعودية من الحج وعائدات الجمارك كاد أن يتوقف ، فى الوقت الذى زادات فيه نفقات الحكومة بسبب الحرب والجفاف حتى أصبحت مضطرة إلى إطعام ثلاثمائة ألف من رعاياها . ومن ثم طلب موفييت من الرئيس الأمريكى روزفلت ضرورة تقديم مساعدات فعالة وعاجلة إلى السعودية حرصاً على استقرارها ، حيث إن الملك عبد العزيز مؤيد قوى للحلفاء ويتمتع بمنزلة كبيرة فى العالم الإسلامى (٨) .

وشارك جيمس موفييت فى ذلك المفوض الأمريكى فى القاهرة كيرك Kirk الذى أكد فى برقيته إلى وزارة الخارجية الأمريكية على أهمية تقديم المساعدات المالية العاجلة إلى الحكومة السعودية حرصاً على تأييد بعض الدول العربية للحلفاء فى الحرب . ويذكر كيرك إن هذه المساعدات ستكون بمثابة استثمار بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية من خلال شراء كميات كبيرة من المنتجات النفطية السعودية . وحث كيرك حكومته على تقديم هذه المساعدات بأسرع ما يمكن نظرا للظروف الاقتصادية الصعبة التى تمر بها السعودية ، وأن أى مساعدات مالية تقدم للملك عبد العزيز ينبغى أن تحكمها اعتبارات سياسية لا تجارية (٩) .

فى البداية رفض الرئيس الأمريكى روزفلت تقديم مساعدة مباشرة للسعودية، وأعرب عن أمله فى تتمكن الحكومة البريطانية فى توفير الاحتياجات المالية للملك عبد العزيز ،لأنه حتى ذلك الوقت لا يزال حريصا على عدم إغضاب حليفته بريطانيا ،

كما أن الثروة النفطية للمملكة لم تكتشف بكميات تجارية كبيرة بعد، ولكن وزارة الخارجية الأمريكية كانت ترى أن رفض الولايات المتحدة الأمريكية قد يضر بالعلاقات الثنائية مع المملكة العربية السعودية ، فأرسلت برقية في ٢٦ سبتمبر ١٩٤١ إلى السفارة الأمريكية بالقاهرة ، تحثها على بذل

كل ما في وسعها لإبلاغ الملك ابن سعود بالمخاوف الأمريكية بشأن الاحتياجات السعودية في مجال الهندسة والزراعة ، تلك المجالات التي طلبتها المملكة صراحة من الحكومة الأمريكية ، كما أوضح الرئيس الأمريكية روزفلت في رسالة وجهها إلى الملك عبد العزيز إدراكه أن الحرب أثرت على اقتصاد بلاده ، مشيرًا إلى ضرورة تدمير "قوى الشر في ألمانيا وإيطاليا واليابان" ، معربًا عن موقفه من هذه الحرب وآملا فى أنه سوف يجتهد في سبيل ذلك (10) .

- **الإعارة والتأجير (*)**

وأشار مساعد وزير الخارجية الأمريكية دين آتشيسون Dean Acheson فى رسالته فى ٩ يناير ١٩٤٣ إلى مدير مكتب الإعارة والتأجير أدوارد ستيتينيوس Edward Stettinius إن حكومة المملكة العربية السعودية هي البلد الوحيد في منطقة الشرق الأدنى التي لم تستفد من برامج الدعم التابعة لنظام الإعارة والتأجير ، وأكد على أهمية الموقع الاستراتيجى للمملكة العربية السعودية بين طرق الشحن الحيوية في البحر الأحمر والخليج العربى وعبر الطريق الجوي المباشر إلى الهند والشرق الأقصى. وأن حكومة المملكة العربية السعودية دائما تقف فى موقف المساند والمؤيد لمبادئ الأمم المتحدة وقضاياها ، و موافقتها على منح الطائرات الحربية الأمريكية الإذن بالتحليق فوق آراضيها خلال الحرب . علاوة على ذلك فإن الجيش

الأمريكى قد يرغب في أي وقت آخر في الحصول على تسهيلات جوية واسعة النطاق في المملكة العربية السعودية. ولذلك ترى الخارجية الأمريكية أنه من الصعب الحصول على امتيازات إضافية من الحكومة السعودية ما لم تكن الولايات المتحدة الأمريكية مستعدة لتقديم المساعدة المباشرة إلى الملك عبد العزيز (11).

وراح آتشيسون يؤكد على إن تعاطف الملك عبد العزيز مع دول الحلفاء فى الحرب ، وولائه لها له قيمة لا تقدر بثمن ، ومكانته ونفوذه في العالم العربي والإسلامي كبيرة ، وتقديم المساعدة لبلاده من خلال برنامج الإعارة والتأجير ، يكون بمثابة رد الجميل لشخصية سياسية مهمة فى حجم الملك عبد العزيز ، وذلك لموقفه المخلص والشجاع وستسهل متابعة الحرب. وبناءً على ذلك كان دين أتشيسون يآمل اتخاذ إجراءات فورية لإدراج المملكة العربية السعودية ضمن الدول المستفيدة من نظام الإعارة والتأجير (١٢) .

وتبنى ستيتينوس وجهة نظر مساعد وزير الخارجية الأمريكية باتخاذ إجراء اللازم نحو ترشيح السعودية لتنضم إلى الدول المستفيدة من برنامج المساعدات فى ظل نظام الإعارة والتأجير ، واقترح على الرئيس الأمريكى إيجاد صيغة قانونية تسمح بتقديم تلك المساعدات للسعودية على اعتبار أن الدفاع عنها أمر حيوى للدفاع عن الولايات المتحدة الأمريكية (١٣) . ومن ثم أصبح واضحاً أن وزارة الخارجية الأمريكية ومكتب الإعارة والتأجير يؤيدان تقديم الدعم للملك عبد العزيز. حثت شركة ستاندرد أويل أوف كاليفورنيا مرة أخرى إدارة روزفلت على تقديم الدعم المالي للمملكة العربية السعودية وعرضت على الحكومة الأمريكية شراء كميات من المنتجات النفطية

السعودية وأن تدفع قيمتها إلى حكومة المملكة وبسعر أقل من السعر العالمى . وذلك خشية أن تصبح الولايات المتحدة في المرتبة الثانية بعد بريطانيا في المملكة العربية السعودية . وحذر وزير الخارجية الأمريكية الإدارة الأمريكية ، بأنه إذا سمح للسعودية أن تعتمد أكثر من اللازم على البريطانيين ، فإن ذلك يشكل خطراً على المصالح الأمريكية (١٤) . وبات واضحاً لدى صناع القرار فى الولايات المتحدة الأمريكية بإنه إذا ساعدت الحكومة البريطانية الملك عبد العزيز فى اجتياز الأزمة المالية التى تمر بها المملكة إبان الحرب فإن بريطانيا ستطالب بالمقابل والذى غالبا ما سيكون على حساب المصالح الأمريكية فى السعودية. وقد استجاب روزفلت للضغوط شركة النفط الأمريكية والمفوضية الأمريكية فى جدة ووافق على استفادة السعودية من برامج الدعم المدرجة تحت نظام الإعارة والتأجير . وأبلغ ستيتينيوس بموجب السلطة الممنوحة له كمدير مكتب الإعارة والتأجير والأمر التنفيذي رقم ٨٩٢٦ ، بتاريخ ٢٨ أكتوبر ١٩٤١ باتخاذ الإجراءات اللازمة لتوجيه المساعدات إلى المملكة العربية السعودية ضمن إطار البرنامج المذكور، وبَرر روزفلت أن أمن المملكة العربية السعودية أمر حيوي بالنسبة للولايات المتحدة.الأمريكية(١٥).

يتضح مما سبق اهتمام السياسة الأمريكية بالاوضاع فى المملكة العربية السعودية وأن رخاءها واستقرارها من الأهمية بمكان بالنسبة لواشنطن ، وأن ادخال السعودية ضمن الدول المستفيدة من نظام الإعارة والتأجير قد عزز من الاهتمام الأمريكى بجميع التطورات الاقتصادية التى تحدث فى السعودية .

وهكذا وافقت الولايات المتحدة الأمريكية على تقديم الدعم المباشر للمملكة العربية السعودية . فقد اقترح ألكسندر كيرك الوزير المفوض الأمريكى فى القاهرة وجدة فى

رسالته إلى وزير الخارجة الأمريكية فى ١٨ يناير ١٩٤٣م – أن تشارك الحكومة الأمريكية فى إصلاح النظام المصرفى السعودى بتقديم كميات من الذهب والفضة التى عجزت الحكومة البريطانية عن تقديمها وذلك فى إطار نظام الإعارة والتأجير . وأكد كيرك على ضرورة زيادة الدعم من جانب الحكومة الأمريكية للمملكة فى ظل هذا النظام ، لكى تعوض خسارة بعض مكانتها لدى السعودية بسبب حرصها على توجيه المساعدات إلى المملكة من خلال بريطانيا (١٦) ، نتيجة لقناعة واشنطن بأن المنطقة هى منطقة نفوذ بريطانى وليست من دوائر الاهتمام الأمريكى فى ذلك الوقت (١٧). وهذا يدل على مدى حرص الساسة الأمريكيين على ضرورة التقارب الأمريكى – السعودى ليتولد لدى السعوديين حسن الظن بالولايات المتحدة ومواطنيها، وبخاصة أن السعودية تمثل مجالاً واسعاً للنشاط الاقتصادى الأمريكى وفذلك مصلحة للأمريكيين والسعوديين على حد سواء (١٨) .

وقد عرف عبد الله السليمان وزير المالية السعودى نظام الإعارة والتأجير بأنه آلية يمكن من خلالها تقديم الولايات المتحدة مواد لدعم بلدان يعد أمنها حيويا لأمن الولايات المتحدة . وبما أن المملكة أصبحت مؤهلة لأن تدرج ضمن هذا النظام ، فإن ذلك يؤهلها للحصول على معدات تحتاجها مثل الشاحنات ومعدات الرى ، بالإضافة إلى المتطلبات الأساسية الأخرى . وقد أثنى الملك عبد العزيز فى رده على روزفلت موضحا السمات التى مهدت لدخول السعودية فى نظام الإعارة والتأجير ، من بينها موقعها الجغرافى الاستراتيجى ، وإمكاناتها النفطية ، ومكانة المملكة المرموقة فى العالم العربى ، ومدى الاستقرار السياسى الذى تتمتع به (١٩) .

على أية حال أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية بإدخالها السعودية فى نظام الإعارة والتأجير قد تخلت عن مغزى هذا النظام المذكور، لأنه بحكم تشريعه كان قاصراً على دول الحلفاء التى تحارب ضد دول المحور بتأجيرها وإعارتها مواد خام ومعدات وأسلحة. بينما لم تكن المملكة العربية السعودية مشتركة فى هذه الحرب ، وأن دخولها فى هذا النظام يعد مفارقة لقانونه وأيضا للسياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية فى منطقة الشرق الأوسط إذ أصبح لها دورها المباشر ومن ثم ربطت السعودية بخطط الدفاع الأمريكية ، ومنذ ذلك الحين تبنت الولايات المتحدة الأمريكية سياسة الدفاع عن المملكة (٢٠).

وبعد صدور قرار الحكومة الأمريكية بانضمام السعودية إلى نظام الإعارة والتأجير، فقد تقدم بشير السعداوى مستشار الملك عبد العزيز إلى هنرى مورجنثو Henry Morgenthau وزير المالية الأمريكى فى ١٣ أكتوبر ١٩٤٣ – يطلب نيابة عن الحكومة السعودية كمية من الفضة بمقدار ٥.١٧٦ مليون أونصة من الفضة من مخزون وزارة المالية الأمريكية لسد حاجة المملكة من الفضة لأغراض سك الريالات لتزويد الحجاج بعملة محلية للشراء والبيع ويمكن تبديل الريالات بعملات ذهبية أو عملة أجنبية يحملها الحجاج لشراء حاجياتهم (٢١)

وصدرت التعليمات من جانب الحكومة الأمريكية إلى إدارة مكتب الإعارة والتأجير بتوفير الفضة المطلوبة للسعودية لسك ٢٣ مليون ريال على أن تقوم وزارة المالية الأمريكية بسك ٨ ملايين ريال منها أربعة ملايين فى الهند وأربعة ملايين فى لندن وتحديد موعد لسك الخمسة عشر مليون الباقية وهو المبلغ التى تحتاجه السعودية حتى نهاية عام ١٩٤٣، على أن تصل الشحنات الأولى من الريالات قبل ١٥ نوفمبر ١٩٤٣نظرا لأن موسم الحج يبدأ فى شهر ديسمبر (٢٢) .

وتعهدت السعودية بإعادة قرض الفضة إلى الولايات المتحدة الأمريكية فى شكل سبائك من الفضة فى مدة أقصاها خمس سنوات بعد انتهاء حالة الطوارئ العامة فى الولايات المتحدة الأمريكية كما حددها الرئيس الأمريكى روزفلت ، قابلة للتجديد سنتين إضافيتين بعد اتفاق الحكومتين ، وذلك إذا كان مخزون الفضة العالمى مواتياً(٢٣) . وخلال حديث الملك عبد العزيز مع جونتر مساعد وزير المالية الأمريكى عند زيارته للمملكة عن الفترة المحددة لإعادة الفضة للولايات المتحدة

الأمريكية وهى سبع سنوات وأنه يمكن تمديد الفترة المتفق عليها لإعادة الفضة ، نظرا للكساد الاقتصادى المتوقع بعد الحرب العالمية الثانية قد يحول دون قيام المملكة بإعادته فى الفترة المقررة ، فأجابه جونتر ليس هناك ما يمنع من مد الفترة بعد موافقة الجانبين السعودى والأمريكى(٢٤)

وفى حقيقة الأمر جاء طرح المزيد من الريالات الفضية للتداول فى المملكة العربية السعودية لتخفيف النقص الحاد في العملة ، كأحد المشكلات المالية التى واجهتها الحكومة السعودية إبان الحرب العالمية الثانية،حيث أصبحت غير كافية لسد رواتب موظفى الحكومة وإعانات الفقراء، كما أن شركة نفط ستاندرد كاليفورنيا العربية واجهت منذ بداية الحرب العالمية الثانية صعوبة في الحصول على ريالات لدفع الأجور المحلية، ولمواجهة هذه الأزمة قامت الولايات المتحدة الأمريكية بسك حوالى مليوني ريال وأرسلتها إلى رأس تنورة وقامت شركة أرامكوالأمريكية بشرائها من حكومة المملكة العربية السعودية حيث استفادت الشركة من هذا المبلغ في دفع رواتب العمال(٢٥).

وحظيت المشكلة المالية فى المملكة العربية السعودية باهتمام وزارة المالية الأمريكية بناء على تعليمات من الخارجية الأمريكية ، فقد دار نقاش بين ليونارد باركر W. Leonard Parker من قسم شؤون الشرق الأدنى فى واشنطن فى ١٥ يوليو ١٩٤٣ و هنرى هارى وايت Henry [Harry] White مساعد وزير المالية الأمريكيى وحضر هذا النقاش برنستاين Bernstein وجليندينج Glendenning و موراى Murray و جرينيجان Jernigan وهم من كبار موظفى المالية الأمريكية وكان النقاش حول المشاكل المالية فى منطقة الشرق الأدنى وتطرق الحديث إلى

مناقشة الأمور المالية فى السعودية. وأكد موراي إلى أن هناك تطورات مهمة فيما يتعلق بالمملكة العربية السعودية والتي يهتم بها الرئيس روزفلت أياما اهتمام ، وأنه من الضروري تدعيم النظام السعودي من خلال تعزيز اقتصاده وتوسيع المساعدات المالية للمملكة . وقال الدكتور وايت إنه من وجهة نظر مالية بحتة ، فإن الخزانة ليست مهتمة بالمملكة العربية السعودية ولكن بما أن وزارة الخارجية الأمريكية مهتمة لأسباب سياسية ، فإن وزارة المالية ترغب في تنفيذ سياسة مالية متوافقة مع سياستها، وأنه الممكن إقراض الفضة للسعودية بموجب نظام الإعارة والتأجير. وأكد وايت أيضا إلى أن المشكلة المالية فى المملكة العربية السعودية تكمن أولًا فى حاجتها الفورية للفضة ، وثانياً :برنامج طويل المدى لمساعدتها على إنشاء نظام مالي ونقدي عملي وسليم (٢٦).

وقررت وزارة المالية إرسال جونتر Gunter مساعد وزير المالية الأمريكية إلى المملكة العربية لدراسة الوضع المالي السعودي نظرا لأن لديه بعض المعلومات الأساسية عنه ، وقد التقى جونتر يرافقه القائم بالأعمال في جدة بالملك عبد العزيز وناقش معه الأمور المالية ، وإنه عند رفع تقرير جونتر إلى وزارة المالية الأمريكية يمكن للحكومة الأمريكية تحديد ما يجب القيام به لتقديم المساعدة المالية إلى المملكة العربية السعودية (٢٧) .

وفى إطار استفادة المملكة العربية السعودية من برنامج الإعارة والتأجير دعا الشيخ حافظ وهبة سفير السعودية فى لندن إلى مواصلة المناقشات بشأن إجراءات الإعارة والتأجير للمملكة العربية السعودية ، و أشار إلى أن حكومة المملكة العربية السعودية تفضل التعامل مباشرة مع واشنطن وليس من خلال وسطاء. وأعرب الشيخ حافظ وهبة عن رأي مفاده أن حكومته لن يكون لديها اعتراض على العمل من خلال موس بشرط أن تقدم حكومة المملكة العربية السعودية متطلباتها مباشرة إلى الوزير الأمريكي المقيم في جدة الذي سيحيل هذه المتطلبات مباشرة إلى السيد لانديس وليس من خلال ممثليها في القاهرة. ومن ثم طلب الشيخ حافظ وهبة من مسئولى الصحة بالمملكة بإرسال قائمة باحتياجات الصحة السعودية من المعدات الطبية والأدوية بموجب نظام الإعارة والتأجير. كما طلب سيارات بأحجام وأنواع مختلفة ، وشراء بذور ومضخات مياه لرى أراضى مشروعى الخرج والأفلاج الزراعيين ، وأجهزة لاسلكى وتليفونات ، كما أُبلغ وزارة الحربية الأمريكية إدراج فني لاسلكي بين أفراد البعثة العسكرية الأمريكية المقترحة إلى المملكة العربية السعودية لتجهيز المعدات اللاسلكية الموجودة بالمملكة مع تدريب أطقم فنية سعودية عليها (٢٨) .

يتضح مما سبق أن الإدارة الأمريكية تدرك تماماً الأهمية السياسية والاستراتيجية الكبرى لموارد النفط في المملكة العربية السعودية ، ومن ثم سعت إلى ضرورة الحفاظ على نظام اقتصادي سليم داخل السعودية حتى تستمر تدفق هذه الموارد النفطية. كما أوضحت أنه من أجل توفير الفضة بموجب إجراء الإعارة والتأجير ، يجب أن يكون هناك ضمان بإعادة الفضة عينيًا. نظرًا للثروة المحتملة التي تعود على حكومة المملكة العربية السعودية من عائدات النفط ، هذه الإدارة على يقين بأن تتمكن حكومة المملكة العربية السعودية من إعادة الفضة في الوقت المناسب. ومع ذلك قررت الحكومة الأمريكية على أن أفضل ما يمكن توقعه هو ضمان إعادة الفضة من جانب الملك عبد العزيز

-الإصلاح المالى

ونظر كبار موظفى وزارة المالية الأمريكية إلى المقترحات البريطانية الخاصة بإنشاء بنك فى السعودية وإنشاء مجلس النقد السعودى فى لندن نظرة مفادها أن على الولايات المتحدة الأمريكية أن يكون لديها ما تقوله حول هذه المقترحات في ضوء المصالح الاقتصادية الكبيرة لها في المملكة العربية السعودية الناشئة عن امتياز النفط الأمريكي. تم الاتفاق على أنه ينبغي النظر في مدى استصواب وجدوى مساعدة حكومة المملكة العربية السعودية في إنشاء بنك أو مؤسسة مالية مناسبة في المملكة العربية السعودية ، وإذا تم ذلك ، فيجب أن يكون ذلك بمساعدة ومشورة أمريكية وليس بريطانية(29).

ولاحظ ليفيسي Livesey من وزارة المالية الأمريكية أن إنشاء بنك سعودى قد يكون مدعوماً باستيراد أكبر للبضائع إلى المملكة العربية السعودية. كما صرح موراي من المالية الأمريكية بأهمية توفير البضائع للمملكة العربية السعودية وأنه من

المرغوب فيه للغاية شحن الأرز والقمح والسلع القطنية والقهوة والسكر للمملكة العربية السعودية، وتسآل عما إذا كان تطهير البحر المتوسط يسمح بشحن المزيد من البضائع إلى المملكة العربية السعودية. وأعرب جونتر عن موافقته على أن شحن البضائع من شأنه أن يقدم أفضل حل للمشكلة المالية التى تواجهها السعودية . كما رأى أن استخدام السلع يسهل استخدام العملة الورقية. وأكد موراي إلى أن هذا الأسلوب من شأنه أن يساعد في تحقيق إيرادات للمملكة،وأن زيادة عدد الحجيج فى موسم الحجاج ستكون بمثابة مصدر دخل لشراء السلع في تلك الأثناء، كما صرح موراي أن الرئيس روزفلت قد أعرب عن اهتمامه الشخصي بتحسين مستوى المعيشة في المملكة العربية السعودية وأنه يرغب في أن تعود الموارد النفطية في المملكة العربية السعودية لصالح شعب ذلك البلد. وذكر أن الملك عبد العزيز يرغب في تحول اقتصاد المملكة العربية السعودية من اقتصاد بدوي إلى اقتصاد زراعي(30). ولكن إنشاء بنك سعودى فى ذلك الوقت يشكل قضية حساسة بالنسبة للحكومة السعودية خشية ارتباطه بأعمال مالية تتعارض مع الشريعة الإسلامية .

-**السلاح** لم تقتصر المساعدات الأمريكية للمملكة العربية السعودية وفقا لبرنامج الإعارة والتأجير على المنتجات الصناعية والمساعدات المالية والفنية ، وإنما شملت أيضاً تسليح الجيش السعودى. فأرسلت الحكومة السعودية فى أبريل ١٩٤٣ طلبًا بحاجتها للسلاح عبر السفير البريطانى فى المملكة إلى جيمس موس الوزير المفوض الأمريكى في جدة. ولم يتم قبول الطلب من قبل وزارة الخارجية الأمريكية التى قررت إنهاء الوساطة البريطانية بين السعودية والولايات المتحدة ، وأبلغت الحكومة الأمريكية بريطانيا والمملكة العربية السعودية أن على الحكومة السعودية إبلاغ طلبها مباشرة إلى الحكومة الأمريكية (٣١) . ويبدو أن وزارة الخارجية الأمريكية أبدت تخوفها من أن يلحق الدعم الأمريكي عبر القنوات البريطانية ضرراً على المصالح الأمريكية في

المملكة العربية السعودية التى تمتلك أكبر احتياطي نفطي في العالم ، كما أن شركة أمريكية تمتلك الامتياز الخاص بهذا النفط ، فى الوقت الذى تسعى فيه وزارتي الحرب والبحرية الأمريكية في الوصول إليه.

فقد طلب الملك عبد العزيز فى ٢٥ أكتوبر ١٩٤٣م بأن تقوم بعثة عسكرية أمريكية بدراسة احتياجات السعودية من الأسلحة ، وذلك لحماية بلاده والحفاظ على الأمن الذى تعرفه المملكة فى عهده ، فالحفاظ على النظام فى بلد صحراوى بحجم السعودية أمر صعب وبخاصة هناك من تضررت مصالحهم فى العهد السعودى كما أن هناك أكثر من حاقد على الملك عبد العزيز ، وأن أياً من هؤلاء قد يسبب تهديدا حقيقيا على الاستقرار السياسى فى السعودية . ومن ثم فإن السعودية بحاجة إلى أسلحة قوية ووسائل اتصالات جيدة وحفر آبار على طول الطرق التى تستخدمها . ويرى موس ألا ينظر إلى موضوع السلاح للسعودية كموضوع منفرد ، بل كجزء من موضوع المساعدة بشكل عام ، هذا الموضوع يمنح حكومة الولايات المتحدة الأمريكية فرصة تحسن بها صورتها فى المملكة (٣٢) . وتضمنت قائمة المعدات العسكرية المرغوب فيها من الجانب السعودى– معدات تصنيع الذخيرة وتصليح الأسلحة والدبابات والمدافع المضادة للطائرات وغيرها وأما عن الكميات المطلوبة

يمكن أن تستفيد من أى كمية متوفرة لتسليح ١٠٠ ألف جندى(٣٣).

وتعهدت حكومة المملكة العربية السعودية بألا تنقل أيا من معدات الدفاع التى تحصل عليها بموجب قانون الإعارة والتأجير الصادر فى ١١ مارس ١٩٤١أو أية

معلومات ذات علاقة بالدفاع إلى أية جهة من الجهات دون موافقة من الحكومة الأمريكية أو من ينوب عنها ، سواء بطريق الهبة أو بأية صورة أخرى . كما تتعهد الحكومة السعودية ألا تسمح باستعمال أى من تلك المعدات من قبل أى شخص سوى الضباط أو الموظفين السعوديين أو وكلاء الحكومة السعودية ، وتتعهد أيضا بحماية ملكية الاختراع وغيرها من حقوق الملكية الفكرية التابعة لأى من المواطنين الأمريكيين والمتعلقة بأى من المعدات ومعلومات الدفاع (٣٤) .

رأت وزارة الخارجية الأمريكية من أجل تحقيق الاستقرار السياسي في الشرق الأوسط أنه من الضروري تزويد حكومة المملكة العربية السعودية بإمدادات عسكرية كافية للحفاظ على الأمن الداخلي. ومع ذلك كانت تُعتقد أن مثل هذه الإمدادات يجب توفيرها فقط بالكميات التي يتم تحديدها ضرورية للحفاظ على القانون والنظام داخل الدولة ، وأنه يجب أن تكون في حدود الحد الأدنى من المتطلبات اللازمة لهذا الغرض. كما أوصت علاوة على ذلك، بأن يتم توفير هذه الإمدادات العسكرية على قدم المساواة إلى حد كبير من قبل حكومة الولايات المتحدة الأمريكية والحكومة البريطانية (٣٥) .

ويبدو أن الخارجية الأمريكية كانت تعتقد أن إمداد السعودية بأسلحة كبيرة ومتطورة قد يفهم منه تدخل أمريكي مباشر في شئون المنطقة. كذلك كانت ترى أن الحكومة السعودية بحاجة إلى هذا النوع من المعدات

ولا الكميات المطلوبة .. بل إنها في الحقيقة لم تكن بحاجة إلا إلى معدات محدودة للحفاظ على الاستقرار الداخلي(٣٦).

على أية حال إبلاغ الجنرال رويس القائد العام للقوات المسلحة الأمريكية فى الشرق الأوسط برأى الحكومة البريطانية أن الأسلحة والمعدات التى ينبغى تزويد السعودية بها فى عام ١٩٤٣ يجب ألا تتجاوز ٥٠ سيارة استطلاع خفيفة و ٥٠٠ رشاش خفيف و ١٠٠٠٠ بندقية(36) . وفي مارس ١٩٤٤ ، بعد ما يقرب من ثمانية أشهر من إرسال الطلب السعودي – أرسلت الولايات المتحدة ١٦٠٠ بندقية و ٣٠ ألف طلقة ذخيرة إلى مفوضيتها في جدة لتسليمها للحكومة السعودية. وأعقب ذلك فى أبريل من نفس العام وصلت إلى السعودية بعثة عسكرية أمريكية تولت مهمة التدريب العسكري للجيش السعودى (37).

الصراع على النفط

وكان وصول هذه البعثة العسكرية الأمريكية بداية لعلاقات عسكرية بين الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة العربية السعودية . على الرغم من حقيقة أن نفط السعودية ظل محوريًا في العلاقات الثنائية بين البلدين ، كما شهد عام ١٩٤٣ أيضًا تطورات جديدة تتعلق بالنفط فى العلاقات الأمريكية السعودية. فقد رأت وزارتا الداخلية والبحرية أنه ليس من مصلحة الأمن القومي أن تعتمد حكومة الولايات المتحدة على شركات النفط الخاصة لتلبية متطلباتها العالمية(٣٨).

ومن هنا دخلت الحكومة الأمريكية فى مفاوضات مع شركات النفط الأمريكية في المملكة العربية السعودية من أجل شراء الحكومة الأمريكية أسهما في شركة نفط

ستاندرد أويل كاليفورنيا العربية ، أو على الأقل امتلاك الحكومة الأمريكية نصف أسهم هذه الشركات ، وإن كانت الخارجية الأمريكية مقتنعة باستحالة قيام شركات النفط في المملكة العربية السعودية ببيع كامل حصتها للحكومة الأمريكية وأن على الحكومة الأمريكية أن تغير من موقفها والاكتفاء بكونها صاحبة النفوذ في هذه الشركات (٣٩) . وإن كانت المادة الثانية من الاتفاقية التى أبرمت بين حكومة المملكة العربية السعودية وشركة النفط فى مايو ١٩٣٣ تنص على أنه لا يحق للشركة أن تتخلى عن حقوقها وواجباتها لأى جهة أخرى دون موافقة الحكومة السعودية (٤٠) . كما أن شركة البترول كانت تخشى من أن يعتبر الملك عبد العزيز بيع أسهم الشركة إلى الحكومة الأمريكية تهديدا مباشرا لاستقلال المملكة ومركزها ، وفى ذلك ما يضر بخططها الحالية والمستقبلية ، لذا أكد المسئولون في الإدارة الأمريكية أن الحكومة الأمريكية لن تقوم بأى إجراء يؤدى إلى تغيير في شروط الامتياز أو يعرضه للخطر(٤١).

وحاولت الولايات المتحدة الأمريكية تشييد خط التابلاين من الخليج العربى إلى البحر المتوسط من أجل توفير احتياطى ضخم من النفط فى المستودعات الأمريكية لسد احتياجاتها من النفط إبان الحرب وما بعدها ، لكن اعترض عليه بشدة شركات النفط الأمريكية (٤٢) . وقررت شركة أرامكو عام ١٩٤٧م إنشاء شركة خط الأنابيب عبر البلاد العربية أو ما يعرف باسم التابلاين وكانت وظيفة التابلاين الأولى عقد اتفاقيات النقل (الترانزيت) مع الأقطار العربية التى تمر الأنابيب عبر أراضيها وهى السعودية والأردن وسوريا ولبنان (٤٣) .

وبذلك يتبين أن وزارة الخارجية الأمريكية كان تدرك الدور المهم الذى تضطلع به شركة الزيت العربية الأمريكية (أرامكو) في المملكة العربية السعودية ، وتوضح الأهمية القصوى لاستئثار شركة تجارية واحدة مثل أرامكو بمشروع ذى أهمية اقتصادية هائلة على مستوى بلد بأكملة كالمملكة العربية السعودية ، والوزن الكبير الذى تتمتع به الشركة في الاقتصاد النفطى العالمى ، كما أن الشركة تسيطر على جزء كبير من ثروات العالم النفطية ، وتمارس تأثيرا هائلا في العلاقات بين المملكة والولايات المتحدة ، وكذلك في علاقات الأخيرة مع بلدان الشرقين الأدنى والأوسط . ومن ثم جاء في بيان وزارة الخارجية الأمريكية على ضرورة رسم سياسة محددة يكون فيها للحكومة الأمريكية دور قيادى يتناسب والأهمية السياسية والإستراتيجية التى يكتسبها هذا الامتياز بالنسبة إلى المملكة والولايات المتحدة واقتصاد النفط في العالم . ولذلك يرى تشايلدز الوزير المفوض الأمريكى في جدة أنه يشعر بالقلق تجاه طبيعة العلاقة بين أرامكو من جهة والحكومتين السعودية والامريكية من جهة أخرى . ويضيف أنه إذا لم يتم التوصل إلى حل مناسب لذلك ، فإن الشركة قد تلحق الضرر بالمصالح القومية والدولية للولايات المتحدة (٤٤) .

وأشار الوزير المفوض أن عدم وضوح الخط الفاصل بين صلاحيات الشركة والعلاقات بين الحكومتين زاد من صعوبة الأمر. ويضرب مثالا على مدى التأثير السياسى والاقتصادى الذى تحظى به الشركة ما تقدمه للحكومة السعودية من سلف على العائدات النفطية المتوقعة لتغطية النفقات الحكومية المختلفة . ويوصى تشايلدر بطرح المسألة على مستوى عال بين مسؤولى أرامكو في الولايات المتحدة ووزارة الخارجية الأمريكية . ويرى ضرورة إصدار إدارة الشركة التعليمات إلى مسؤوليها في المملكة لإحاطة المفوضية والقنصلية الأمريكيتين بكل نشاطاتها التى تمس العلاقات الاقتصادية والسياسية مع الحكومة السعودية . ويدعو تشايلدر إلى تشكيل لجنة

حكومية خاصة في واشنطن تنظر في جميع النشاطات التى تنوى الشركة القيام بها والتى قد تؤثر في المصالح الأمريكية القومية والدولية وفى الاقتصاد العالمى وفى المملكة أيضا .

و كان من الطبيعى أن تبلغ اللجنة قراراتها إلى المفوضية والقنصلية الأمريكيتين في المملكة من جهة وإلى الشركة في الظهران من جهة أخرى ، كما يؤكد الوزير المفوض ضرور أن تطلب الشركة المشورة من المفوضية الأمريكية ومن القنصلية في الظهران ويختتم تقريره بقوله" أن أى تأخير في كبح جماح أرامكو قد يزيد من تفاقم المشكلة وامتدادها إلى مناطق أوسع ، مما يفتح المجال أمام الشركة كى تصبح صانعة السياسة في الشرق الأوسط بأسره "(٤٥) . ويرى ريتشارد من قسم الشرق الأدنى فى وزارة الخارجية الأمريكية بين أن أرامكو لم تخرج عن نطاق أنشطتها العادية دون موافقة الخارجية الأمريكية.وأكد هندرسون Loy W.Henderson مدير مكتب شؤون الشرق الأدنى وأفريقيا أكد على أن شكوى المفوضية الأمريكية في جدة لها ما يبررها، وأنه لا يجب السماح لأرامكو أن تعطى نفسها صفة الناطق باسم الحكومة الأمريكية وإنه يجب إبلاغ ريتشارد سانجر Richard H.Sanger من قسم شؤون الشرق الأدنى في وزارة الخارجية الأمريكية الحكومة السعودية بذلك بصورة مباشرة (٢).وأكد وزير الخارجية الأمريكية على ضرورة الحفاظ على التمييز بين نشاطات وسياسات كل من الحكومة الأمريكية وشركة النفط ، وأن المفوضية الأمريكية في جدة هى قناة الاتصال الرسمية الوحيدة لتقديم أية طلبات للحكومة السعودية (٤٦) .

مطار الظهران

وواصلت جهود الإدارة الأمريكية لتوطيد العلاقات الأمريكية – السعودية بإنشاء مطار الظهران عام ١٩٤٥ ، حيث وجد سلاح الجو الأمريكى أن التضاريس بالقرب من الظهران بالسعودية مناسبة لإنشاء مطار هناك ، مما يسهل على الطائرات الأمريكية حرية التنقل إلى منطقة الشرق الأقصى ، ورغبة سلاح الجو الأمريكى فى نقل طائراته مباشرة عبر الجزء الأوسط من المملكة العربية السعودية ، وحماية الاستثمارات النفطية الأمريكية فى المنطقة الشرقية . ووافقت الحكومة السعودية على إنشاء هذا المطار فى محيط مدينة الظهران بعد سحب الحكومة البريطانية اعتراضها على إنشاء المطار (٤٧).

واستمر الدعم الاقتصادى الأمريكى للسعودية وفقا لبرنامج الإعارة والتأجير على الرغم من توقف العمل بهذا

النظام عن حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية منذ ١٧ أغسطس ١٩٤٥م ، حيث قدمت الولايات المتحدة الأمريكية مساعدات مالية فى سبتمبر عام ١٩٤٥م بلغت ما قيمته ٨،٨٧٠،٠٠٠ دولار من السلع و ٢،٥٠٠،٠٠٠ دولار من الفضة لسك ريالات سعودية . وتمت الموافقة على هذه المساعدات من قبل كل من الرئيس روزفلت والرئيس ترومان.

وفى إطار توثيق العلاقات الوطيدة بين الولايات المتحدة الأمريكية والسعودية منح الرئيس الأمريكى ترومان الملك عبد العزيز عام ١٩٤٧م وسام الاستحقاق من درجة قائد أعلى ، نظرا للخدمات التى قدمها لدول الحلفاء خلال الحرب العالمية الثانية ، وتوج ذلك بإعلان الحرب على دول المحور عام ١٩٤٥م . كما أن الملك

عبد العزيز باعتباره القائد الأعلى لقوات المملكة العربية السعودية ، أبدى تعاونا مع قوات الحلفاء مما سمح لها بإنجاز برنامج إعمار وتنمية كانت له أهمية كبيرة فى الحرب ، كما أسهم فى نجاح المجهود الحربى للحلفاء.

الخاتمة :

يتضح من خلال الصفحات السابقة مدى اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بتوطيد علاقاتها بالمملكة العربية السعودية سياسيا واقتصاديا ، فقد حرصت الولايات المتحدة الأمريكية على تقديم كافة المساعدات الاقتصادية للمملكة للحفاظ على النظام والاستقرار بها من أجل ضمان استقلالها وحماية المصالح الأمريكية هناك .

وجاء تقديم المساعدات العسكرية الأمريكية من تسليح وتدريب القوات السعودية نابع من الموقع الاستراتيجى لها والذى جعلها ذات أهمية مباشرة للدفاع عن منطقة الشرق الأوسط ، وأن زيادة قدرة السعودية الدفاعية للدفاع عن نفسها أمر مهم للحفاظ على السلام والأمن فى المنطقة وأيضا أمن الولايات المتحدة الأمريكية . حيث المصالح الوطنية الأمريكية فى حماية الموارد النفطية الهائلة فى السعودية والتى أصبحت فى أيدى الولايات المتحدة الأمريكية بموجب إمتياز منح لشركات البترول الأمريكية .

المصادر والمراجع :

(1) David E. Long, The United States And Saudi Arabia: Ambivalent Allies, Routledge; 1st edition (July 11, 2019),pp 100-102.

(٢) محمد فؤاد محمد خليل ، سياسة الولايات المتحدة الأمريكية من نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى وفاة الملك عبد العزيز بن سعود ١٩٤٥ – ١٩٥٣ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب جامعة عين شمس ، ١٩٩٢، ص ص ٢٠ – ٢٢ .

(٣) محمد عبد الفتاح محمد الدمرداش ، السياسة الاقتصادية الأمريكية فى الخليج العربى ١٩٤١ – ١٩٦٠ ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية الآداب جامعة بنها ، ٢٠١١ ، ص ٩٢ .

(٤) نفسه، ص ٩٣ .

(5) Foreign Relations of the United States (F.R.U.S): Diplomatic Papers, 1943, the Near East and Africa, Volume IV, Appointment of a Minister Resident to Saudi Arabia, WASHINGTON, April 14, 1943.

(٦) مؤيد محمود حمد ، أمجد حردان محمود ، موقف بريطانيا من نشاط شركات النفط الأمريكية فى المملكة العربية السعودية ١٩٣٩ – ١٩٤٣م ، مجلة جامعة تكريت للعلوم ، المجلد ١٨ ، العدد ٥ ، ٢٠١١ ، ص ص٢٠٧ ، ٢٠٨

(٧)Odah Sultan Odah، Saudi-American relations 1968-1978: a study in Ambiguity Thesis (Ph.D.) - University of Salford, 1988, pp57-60. , Halford Hoskins: the Middle East problem Area in World Police, New York, 1954, pp 204- 206.

(٨) الملك عبد العزيز آل سعود سيرته وفترة حكمه فى الوثائق الأجنبية ، ط١ ، مج ١ ، دار الدائرة للنشر والتوثيق ، الرياض ١٩٩٨، ص ص ٤٧ ، ٤٨ .

(٩) نفسه ، مجلد ١٧ ، ص ص ٦٤ ، ٦٥ .

(*) أقر الكونجرس الأمريكى قانون الإعارة والتأجير فى مارس ١٩٤١وبموجبه أصبح من حق الرئيس الأمريكى التصرف فى أية أدوات عسكرية وغير عسكرية بالبيع أو نقل الملكية أو المبادلة أو التأجير ، وقدمت الولايات المتحدة لحلفائها فى الحرب بموجب هذا قانون حوالى ٥٠ مليون دولار وتنازلت عن هذه الأموال بعد انتهاء العمل بهذا القانون فى أغسطس عام ١٩٤٥. حسن عبد الفتاح أبو علية ، المملكة فى الحرب العالمية الثانية ، الدرعية ، مج ١ ، عدد٣,٤ ، ١٩٩٩، ص ص ١٦١ – ١٦٤

(10)Odah Sultan Odah ،Op, Cit, p 61.

(11) (F.R.U.S): Diplomatic Papers, 1943, the Near East and Africa, Volume IV, Dean Acheson to Stettinius, Washington, January 9, 1943, p 855.

(١٢) Ibid.

(١٣)Ibid، from The Lend-Lease Administrator (Stettinius) to the Assistant Secretary of *State* (Acheson) Washington, January 12, 1943.

(١٤)Odah Sultan Odah, Op, Cit, p, 61.

the President ***Roosevelt to*** (15)F.R.U.S., 1943,Vol.IV,from ***Lend-Lease Administrator (Stettinius)*Washington** , February 18, 1943.

Ibid, ***The Minister in Egypt (Kirk) to the Secretary of State*** (١٦) **Cairo**, January 18, 1943,p 857, Bemis, Samuel Flagg, A diplomatic History of the United States ,New York ,1953.pp,748-750.

(١٧) السنوسى عقيلة أحمد الجيهمى ، المصالح الاقتصادية الأمريكية فى المملكة العربية السعودية ١٩٣٣– ١٩٤٥، دراسة تاريخية مجلة الآداب والعلوم بالمرج ، جامعة بنغازى ، عدد ٦٢، ٢٠١٩ ، ص ٩.

(١٨) الملك عبد العزيز آل سعود سيرته وفترة حكمه فى الوثائق الأجنبية، مصدر سابق ، مج ١٠ ، ص ١٥٢ .

(١٩) نفسه ، ص ٣٢٢ .

(٢٠) سميرة إسماعيل الحسون ، ملامح من العلاقات السعودية الأمريكية فى عهد الملك عبد العزيز آل سعود ، مركز دراسات الخليج ، جامعة البصرة ، مجلد ٣٧ ، العدد (١ – ٢) ، ٢٠٠٩ ، ص ٤٦.

(٢١) F.R.U.S , Diplomatic Papers,1943 , VOL, IV , Memorandum of Conversation, by the Chief of the Division of Near Eastern Affairs (Alling)، WASHINGTON , November 1, 1943 ،P 849.

(٢٢)Ibid.

(٢٣)Ibid

(٢٤) الملك عبد العزيز آل سعود سيرته وفترة حكمه فى الوثائق الأجنبية، مصدر سابق ، مج ١٠ ، ص ٥٥٣ .

(25)F.R.U.S. 1943.VOL.IV. The Minister in Egypt (Kirk) to the Secretary of State , Cairo , May 11, 1943.

(26)Ibid. Memorandum of Conversation, by Mr. W. Leonard Parker of the Division of Near Eastern Affairs ,WASHINGTON ,July 15, 1943,p 876.
(27)F.R.U.S. Memorandum of Conversation, by Mr. W. Leonard Parker of the Division of Near Eastern Affairs, Washington, November 1, 1943.p 844 .

(28)Ibid. Memorandum of Conversation, by Mr. W. Leonard Parker of the Division of Near Eastern Affairs, Washington, July 15, 1943, p 876 .
(29) Ibid, Memorandum of Conversation, by Mr. W. Leonard Parker of the Division of Near Eastern Affairs, Washington, July 17, 1943,p، 877.
(٣٠)Ibid.
(31)Odah Sultan Odah, Op, Cit,p 63.

(٣٢) الملك عبد العزيز آل سعود سيرته وفترة حكمه فى الوثائق الأجنبية، مصدر سابق ، مج ١٠ ، ص ص ٥٥٥ ، ٥٥٦ .

(٣٣) الملك عبد العزيز آل سعود سيرته وفترة حكمه فى الوثائق الأجنبية، مصدر سابق ، مج ١٠ ، ص ٣٩٣ .

(٣٤)Ibid, The Saudi Arabian Acting Minister for Foreign Affairs (Yassin) to President Roosevelt , Jidda , July 31, 1943.
(٣٥)Ibid, The Assistant Secretary of State (Berle) to Brigadier General Boykin C. Wright, Washington , November 25, 1943, p 914.
(٣٦) Ibid, The First Secretary of the British Embassy (Hayter) to the Chief of the Division of Near Eastern Affairs (Alling)،WASHINGTON, December 4, 1943.

Odah Sultan Odah, Op, Cit,p ,64. (37)

(٣٨) فاسييليف ' أليكسى ، تاريخ العربية السعودية من القرن الثامن عشر حتى نهاية القرن ٢٠ ، ط١ ، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ، لبنان ، ١٩٩٥. ص ٤٣٤ .

(٣٩)الملك عبد العزيز آل سعود سيرته وفترة حكمه فى الوثائق الأجنبية، مصدر سابق ، مج ١٠ ، ص ص ٤٦٧،٤٦٨.

(٤٠) نفسه ، ص ٣٦٦ .

(٤١) نفسه ، ص ٤٧٠ .

(٤٢)سميرة اسماعيل حسون ، مرجع سابق ، ص ٤٦ ,. –

Hoskins, op, cit, p, 220.

(٤٣) لونزوسكى ، جورج ، البترول والدولة فى الشرق الأوسط ، تعريب ، نجدة هاجر ، وابراهيم عبد الستار ، المكتب التجارى للطباعة والتوزيع والنشر ، لبنان ، ١٩٦١ ، ص ص ١٨٣ ، ١٨٤ .

(٤٤) الملك عبد العزيز آل سعود سيرته وفترة حكمه فى الوثائق الأجنبية، مصدر سابق ، مجلد ١٣ ، ص ١٤٦ .

(٤٥)نفسه ، مج ١٤ ، ص ١٥٢ .

(٤٦) نفسه .

(47)F.R.U.S.1944.VOL.V. Informal Statement Prepared in the Division of Near Eastern Affairs, Washington, November 9, 1944, P, 668.